-مختصر للوضع الاقتصادي الجزائري ما قبل الاستقلال

ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830-1962) تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري منها:

1- خلق قطاع اقتصادي مزدوج، قطاع عصري أوروبي متطور يستعمل وسائل إنتاج متطورة و يستغل أجود الأراضي، و قطاع ثان تقليدي ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي يستعمل وسائل إنتاج بدائية و يستغل الأراضي غير الخصبة (الهامشية) على سفوح الجبال و الوديان

2- انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية (التوجه نحو منتجات زراعية صناعية كالحمضيات لتصدير الخمور)

3- في الفترة (1930-1945) التي شهدت تصدع في الاقتصاد العالمي، كانت الصادرات الزراعية تلعب دور المحرك في النمو و تطور الدخل في الجزائر، فكان لتصدير الخمور دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الجزائري

4-تحويل الفائض المنتج في الريف الجزائري خارج الجزائر مما أدى إلى تخلف الريف عموما و الزراعة خصوصا

5- هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي و وفقا للسوق الأوروبية و لا يتحدد وفقا لاحتياجات الاقتصاد الجزائري، بل كرست السياسة التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية و مصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية بأسعار منخفضة و اليد العاملة الرخيصة.،

نتج عن ذلك تدهورا للوضع المعيشي للسكان الأصليين بسبب عملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري و خاصة سكان الريف الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين

6-مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، منذ اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1953 ازداد الاهتمام به من حيث حجم الاستثمارات المنجزة و حجم الإنتاج و كذا حصة المحروقات في الصادرات إلى الخارج.

7- النزوح الريفي، المتزايد الذي سببه الاستغلال الاستعماري و جمود التوظيف في الزراعة، عدم انتظامية العمل الموسمي، تجزئة الأراضي و انخفاض مردو ديتها، و إجمالا عدم قدرة الإدارة الاستعمارية على حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

6-تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري أدى هذا التشويه في بنية الاقتصاد الجزائري إلى تعميق التبعية و غرس جذور التخلف اقتصاديا، و المجاعة و الفقر و الأمراض اجتماعيا، أي تفكك العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري